

السياسة النقدية وأثارها على الإستقرار والنمو الإقتصادي في العراق

المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤

الأستاذ الدكتور

محمد محمود عطوة

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة

جامعة المنصورة

الباحث : محمد صباح موسى

المستخلص :

العالم. وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وتختلف أغراضها أيضاً حسب ظروف كل بلد، فهناك أغراض عديدة للسياسة النقدية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول. فبعض الدول توجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم، وبالتالي استقرار الأسعار. والبعض الآخر منها توجه سياستها نحو استقرار الأسواق المالية واستقرار أسواق صرف العملات، وغيرها من الأهداف مثل تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق مستويات عالية من التشغيل، الخ. وقد تتداخل أغراض السياسة النقدية تارة، وتتعارض تارة.

Abstract

After the fall of Saddam Hussein in 2003, the new government issued Law No. 26 of 2006, to achieve more independence to the Central Bank of Iraq (CBI). the Central Bank of Iraq after his independence has introduced a new Monetary

بعد تغير نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣، تم إصدار قوانين وتشريعات جديدة للبنك المركزي العراقي منها قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، يمنحه الاستقلالية في إتخاذ قراراته المناسبة دون تدخل أي سلطة أو منظمة حكومية. إذ يعد البنك المركزي ممثل الحكومة ومستشارها المالي في حل القضايا المالية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية. وقد استطاعت السياسة النقدية من خلال تحقيق استقلاليتها، والعمل على خفض معدل التضخم وتحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي، كما إستحدثت السياسة النقدية خلال هذه المدة أدوات جديدة لم تطبق قبل ذلك في العراق من أهمها مزاد العملة الأجنبية وسعر البنك. كما أعطى البنك المركزي البنوك التجارية حرية تحديد سعر الفائدة في الاقراض فيما بينها، بالإضافة إلى زيادة عدد المصارف التجارية العاملة في العراق.

مقدمة :

تُعدّ السياسة النقدية من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي دولة من دول

٢-١ ملامح السياسة النقدية خلال مدة الدراسة:

١-٢-١ التشريعات والقوانين: إن أساس التغييرات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مستمدة بشكل كبير من تغيير التشريعات والقوانين (مع الإبقاء على بعض القوانين القديمة دون تغيير) التي تضع الإطار القانوني والمؤسسي لعمل السوق المالية بكافة مكوناتها من مؤسسات مصرفية وغير المصرفية وعلى رأسها البنك المركزي للعمل على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي^(١). وأهم التشريعات والقوانين تتعلق بأداء السياسة النقدية خلال مدة الدراسة، هي إستقلالية البنك المركزي العراقي بموجب القانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، أبرز حدث.

٢-٢-١ إستقلالية البنك المركزي العراقي:

مفهوم الاستقلالية: يقصد بإستقلالية البنك المركزي، منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن الضغوط السياسية من قبل السلطة التنفيذية ومنحه حرية التصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية. وقد أصبح إستقلال البنك المركزي أصبح مرغوباً فيه بسبب دوره الفعال في

^١ حمدان، أحمد عبد الزهرة، خيارات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تجارب بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص١٥٧.

Policy Instruments that affect market liquidity (base money), like: Foreign exchange auctions, The Policy Rate and Standing facilities, CBI was successful in reducing inflation, keeping inflation under control, maintaining a broadly stable and liberal exchange rate regime. CBI allow also to increase number of commercial banks in Iraq and permit to commercial banks to determine loans interest rate

١-١ السياسة النقدية خلال مدة الدراسة وآليات إنتقال أثارها إلى النشاط الاقتصادي:

شهدت السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٤) العديد من التغييرات الجذرية التي شملت مكوناته المتمثلة بـ(التشريعات والقوانين، الإجراءات الفنية والتنظيمية) لتكيف آليات السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي مع التوجه الفكري الجديد ولتنسجم مع الأهداف الموسوعة له على الصعيد النقدي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والمحافظة على إستقرار الأسعار المحلية لخلق بيئة إقتصادية تنافسية تستند إلى آلية العرض والطلب في خلق الأهداف والتوجهات المستقبلية ورسم السياسات

تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل^(١).

٣-٢-١ الإجراءات الفنية والتنظيمية:

١- تضمنت تغييرات واضحة بعد عام ٢٠٠٣ من حيث الكم والنوع بدءاً من البنك المركزي وتغيير شخصيته القانونية وإستقلالته وإستراتيجيته الجديدة التي تتناغم مع التوجهات الاقتصادية والسياسية الجديدة، وزيادة عدد المصارف العاملة في العراق وزيادة الكثافة المصرفية حيث بلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام ٢٠١٤ (٥٦) مصرفاً لها (١٠٣٠) فرعاً ومكاتباً، تتضمن (٦) مصارف حكومية و(٢٤) مصرفاً خاصاً عراقياً و(٨) مصارف اسلامية عراقية و(١٨) فرعاً لمصارف أجنبية تضم فرعاً مصرفياً اسلامياً واحداً^(٣). فضلاً عن المصارف، أصبحت هناك تشكيلة من المؤسسات الأخرى التي تكون السوق المالية العراقية بعد ٢٠٠٣ ومنها (رابطة المصارف الخاصة في العراق، شركات التأمين، صندوق توفير البريد، هيئة الاوراق المالية، سوق العراق للأوراق المالية، شركات الصرافة، شركات التحويل المالي، شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية، شركات الاستثمار المالي، صندوق التقاعد، شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة،... الخ)^(٤).

ونصت المادة (١٠٠) من الدستور العراقي، على أن البنك المركزي العراقي الذي يدير السياسة النقدية، هيئة مستقلة مالياً وأدارياً ويكون البنك مسؤولاً أمام مجلس النواب، بمعنى إن البنك المركزي سيكون مسؤولاً أمام مجلس النواب وليس الحكومة. هذا فضلاً عن أن قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الفقرة (٢) من المادة (٢) يؤكد على ذلك سعياً لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي ولأنجاز مهامه يكون البنك المركزي العراقي مستقلاً ومسؤولاً كما ينص عليه هذا القانون بإستثناء ما يحدد خلافاً لهذا القانون، ولن يتلقى البنك المركزي العراقي تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية. ويتم إحترام إستقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لأي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على أي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال أداء واجباته في البنك أو التدخل في أنشطة البنك المركزي العراقي^(٢).

2 B.W. Fraser, Central Bank Independence: What Does It Mean? Reserve Bank of Australia Bulletin, December 1994, p3, available at : www.google.com

^١ ثويني، فلاح حسن، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (٢١)، ٢٠٠٩، ص ٢

^٣ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٣، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، ص ٦٥
^٤ حمدان، أحمد عبد الزهرة، مصدر سابق، ص ١٥٧

٢- إستبدال العملة العراقية: إن من الأحداث المهمة التي شهدتها السياسة النقدية في العراق عام ٢٠٠٣، هي عملية إستبدال العملة العراقية. نظراً لكون الطبعة المحلية من العملة العراقية كانت ذات مواصفات فنية بسيطة من حيث النوعية مما عرضها بسهولة لعمليات التزوير والتزييف والطبع خارج نطاق السلطة النقدية، وقد فاقم ذلك سرقة معدات الطبع ومستلزماته من دار النهدين للطباعة بعد عمليات تحرير العراق مما أغرق السوق العراقية بالعملات المزيفة وخلق إرباكاً في قبول هذه الاوراق من قبل المواطنين، فضلاً عن إستخدام أكثر من عملة محلية واحدة للتعامل في مناطق العراق المختلفة، حيث استخدم سكان المنطقة الشمالية (إقليم كردستان العراق) الدينار العراقي الطبعة الدولية إضافة إلى الدولار في إنجاز معاملاتهم وشراء احتياجاتهم اليومية. وشاع إستخدام العملة المحلية والدولار في مناطق العراق الأخرى. ولمعالجة ذلك قامت سلطة التحالف المؤقتة بالتشاور والتنسيق مع الخبراء العراقيين بناءً على قرارها الصادر في ٢٠٠٣/٧/٨ بإصدار عملة عراقية موحدة ذات نوعية افضل ومقاومة للتلف ومحمية بشكل افضل من التزوير والتزييف وتم طبع العملة الجديدة في شركة ديلاو البريطانية وفق المواصفات العالمية المقبولة لتكون العملة الوطنية الموحدة للعراق كله^(١).

٣- الموافقة التي حصلت على منح تراخيص المصارف الأجنبية^(٢): احد الخطوات الهامة الأخرى نحو الإمام في إطار الجهود لبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي في العراق وبعد استلام البنك المركزي العراقي للعديد من طلبات تراخيص المصارف الأجنبية ، يعد مؤشر هام على الثقة في مستقبل الاقتصاد العراقي، وربما من أكثر الأمور أهمية فإن تلك المصارف ستساعد على تعزيز المنافسة المتزايدة والإبداع في القطاع المصرفي العراقي.

٤- التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة القائمة على أساس ما يسمى بـ Rule Base إلى الرقابة الوقائية التلقائية Prudent-man Base ، والتي استطاع البنك المركزي العراقي على أساسها وبموجب قانونه وقانون المصارف الجديد رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ من فرض عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الإجراءات الادارية الرقابية القسرية، وهو الأمر الذي يمكن الجهاز المصرفي بالعمل وفق نظم مرنة وكفاءة في ترصين العمل المصرفي.

٦- إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن

^٢ فهد، أيسر ياسين، وحمد، مخيف جاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (٣١)، ٢٠١١، ص ١٢٨-١٢٩

^١ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مطلع عام ٢٠٠٤، ص ٤٩-٥٠

وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي والتي تراكمت خلال عقد التسعينيات بشكل خاص بسبب ظاهرة التمويل التضخمي.

٧- العمل وفق نظام إدارة الدين والتحليل المالي (DMFAS) التابع للأمم المتحدة بغية مطابقة جداول المديونية الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية وبالتنسيق مع دائرة إدارة الدين العام في وزارة المالية.

٣-١ أدوات السياسة النقدية وأثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

١-٣-١ سعر الفائدة:

قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والأدوات كافة إعتباراً من شهر آذار ٢٠٠٤، للوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إضافة إلى تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام المصرفي^(١).

٢-٣-١ مزادات العملة الأجنبية: اتبع البنك المركزي العراقي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية، وعد ذلك واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية

إلى إستقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة. وتم تطبيق هذه الأداة في ٢٠٠٣/١٠/٤ ولازال العمل بها مستمراً بهدف الحد من التضاييد المفرط في النقود والسيطرة على حجم السيولة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية^(٢).

٣-٣-١ التسهيلات القائمة:
:Standing Facilities

تنفيذاً للسياسة النقدية الجديدة التي يعتمد عليها البنك المركزي في تسهيل إدارة السيولة للمصارف وفعاليتها أكثر في السوق، وتشجيع المصارف على التعامل فيما بينها (Inter Bank) بصورة أوسع بدلاً من الاقتصار بالتعامل مع البنك المركزي العراقي فيما يخص إدارة السيولة حصراً، فضلاً عن كون السوق المالية وعلى نطاق أشمل نظاماً مالياً غير متطور، فقد عمد البنك المركزي إلى اتباع التسهيلات القائمة (S.F) كأداة من أدوات السيطرة على السيولة. أن الغرض من هذه التسهيلات هو منح الأمان للمصارف لإدارة فائض السيولة ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة والتي توسع من أهداف سياسة البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل^(٣).

^٢ الشيببي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧، ص ٢٦

^٣ الجبوري، مناف طالب حسن، مساهمة نظام المدفوعات العراقي IPS في استقرار السياسة النقدية، بحث تطبيقي لنيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في

^١ جواد، سجي فاضل، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، ص ١٣٨

٤-٣-١ متطلبات الاحتياطي النقدي:

إن متطلبات الاحتياطي القانوني الجديدة للبنك المركزي العراقي والمؤكد عليها في ١٢/١٢/٢٠٠٣، وضعت لغرض توفير إحتياجات السياسة النقدية لاقتصاد السوق، وحيثما أوجدت متطلبات الاحتياطي القانوني فينظر إليها عموماً باعتبارها كأداة سياسة نقدية وليست أداة رقابية مصرفية، وعليه فإن مسؤولية الرقابة على كل مصرف يخضع للمتطلبات الجديدة التي تم نقلها من المديرية العامة للرقابة على الائتمان والصيرفة إلى المديرية العامة للاتفاقيات والقروض والتي ستتحمل بدورها المسؤولية الأولية في تضمين السياسة النقدية كما يفضل إعداد متطلبات موحدة لأغراض السياسة النقدية (أي ذات النسبة لكافة الودائع الاحتياطية). إذ كانت التعليمات تفرض متطلبات متعددة على ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي وعلى النقد في الخزينة، وفي الحقيقة فإن المتطلبات الجديدة قد تم توحيدها لكي تكون متطلبات متماثلة تلبية التزامات النقد لكل مصرف يحتفظ بودائع في حسابه الجاري أو النقد في الخزينة لدى البنك المركزي العراقي^(١).

٥-٣-١ عمليات السوق المفتوحة:

المصارف. مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٧٤

^١ البيان الصحفي الصادر عن البنك المركزي العراقي، يعرض أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي، ص ص٥-٦

تعد من الأدوات غير المباشرة المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق أهدافه، ولم يستخدم البنك المركزي العراقي هذه الأداة منذ تأسيسه وحتى عام ٢٠٠٢. إلا أنه وفقاً للقانون الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، فإنه يجوز للبنك المركزي العراقي من أجل تحقيق أهدافه أن يقوم بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة أو التي تحمل إجازات صادرة من قبل البنك المركزي العراقي وكذلك الشركات المالية الوسيطة المجازة. حيث يقوم البنك المركزي بالبيع أو الشراء المباشر (الفوري والأجل) للأوراق المالية لدين صادر من قبل البنك المركزي أو من قبل الحكومة على شرط أن تتم عملية الشراء للأوراق المالية الصادرة من قبل الحكومة من خلال عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي (Secondary Market) كذلك الشراء أو البيع المباشر (الفوري والأجل للنقد الأجنبي)، وخصم الحوالات أو السندات الأذنية ومنح قروض مضمونة بالكامل بكفالات لرهن وقبول ودائع تحمل فائدة من المصارف^(٢).

٦-٣-١ سعر البنك:

بما أن البنك المركزي العراقي قبل عام ٢٠٠٣، كان مدار كلياً من قبل الحكومة وكون البنوك التجارية أو معظمها هي بنوك حكومية تعمل

^٢ ثويني، فلاح حسن، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد ٣، العدد ٨، ص١٢٤

بموجب توجيهات معينة تصدرها وزارة المالية أصبح تأثير أداة سعر إعادة الخصم ضعيف جداً في السياسة النقدية العراقية آنذاك^(١). أما بعد عام ٢٠٠٣، فتعبر السياسة النقدية الجديدة للبنك المركزي العراقي عن نفسها بشأن أسعار الفوائد المعلنة في النقد للأجل قصير الأمد، ولأن هذه السوق غير متطورة فلا يمكن أن يعتمد عليها في إعطاء صورة عن سياسة البنك المركزي العراقي، وإلى حين تطور السوق أو السوق الثانوي للأوراق المالية لوزارة المالية والتي تحمل استحقاقات قصيرة الأمد، سيركز البنك المركزي هدفه على أسعار الفوائد السائدة بين المصارف للاستثمار الليلي وذلك بتحديد سعر فائدة تأسيري ويدعى هذا السعر سعر البنك، وللمصارف كامل الحرية في وضع أسعار للفائدة في التعامل فيما بينها في السوق وفق أي سعر فائدة يتفق عليه فيما بينها. إن سعر البنك (هو السعر التأسيري الذي تحدد بموجبه الأسعار في السوق الأولي والثانوي ولقروض الملجأ الأخير. فضلاً عن أسعار ودائع الاستثمار الليلي). لذا فإن السعر الذي يعتبره البنك المركزي العراقي ملائماً للمحافظة على ثبات الأسعار وإن سياسته النقدية ستحاول جاهدة تحقيق الاستقرار، (ذلك بالإبقاء على

السيولة المصرفية بمستويات متماشية مع سعر البنك)^(٢).

١-٣-٧ مزادات حوالات الخزينة:

تمثل الحوالات النوع القصير الأجل من الدين العام المحلي، وتصدر هذه الحوالات من وزارة المالية لتمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة للدولة، وهي لمدد مختلفة منها^(٣):

أ- مزاد حوالات وزارة المالية وتشمل:

١- مزاد (٦٣) يوماً و(٢٨) يوماً التي بدأ تطبيقها في شهر ١/ من سنة ٢٠٠٦، وقد توقف العمل بها في نفس السنة.

٢- مزاد (٩١) يوماً بدأ العمل به في شهر ٧/١ من عام ٢٠٠٤، ولغاية شهر ١٢/ من عام ٢٠٠٩، توقف العمل بها.

٣- مزاد (١٨٢) يوماً بدأ العمل به في شهر ٧/ من عام ٢٠١٠، ولا زالت قيد الاستخدام.

٤- مزاد (٣٦٥) يوماً طبق العمل بها خلال شهر ٨/ من عام ٢٠٠٩، ثم توقف العمل به.

ب- مزاد حوالات البنك المركزي:

^٢ البيان الصحفي الصادر عن البنك

المركزي العراقي، مصدر سابق، ص ٩
^٣ عبد النبي، وليد عيدي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، منشورات البنك المركزي العراقي، ص ٤

^١ الغالبي، عبد الحسين جليل، وعطشان، أحمد حسن، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٧)، ٢٠٠٩، ص ٣٠

١- مزاد (٩١) يوماً بدأ العمل به اعتباراً من شهر ١/ من سنة ٢٠١٠، ولازال قيد الاستخدام.

٢- مزاد (١٨٢) يوماً بدأ العمل به في شهر ٨/ من سنة ٢٠٠٦، وتوقف العمل به في شهر ٣/ من سنة ٢٠٠٩.

٣- مزاد (٣٦٥) يوماً بدأ العمل به في شهر ٦/ من سنة ٢٠٠٦، وتوقف العمل به في نهاية ٢٠٠٨.

١-٣-٨ اقراض ما بين المصارف:

تعد وسيلة من وسائل إدارة السيولة إذ تفضل المصارف عادة الاقتراض من بعضها البعض قبل اللجوء للاقتراض من البنك المركزي. وتتميز بأسعار فائدة منخفضة مقارنة بالاقتراض من البنك المركزي، وهي تسهيلات مؤقتة وتسترد عند الطلب. أما واقع الحال في العراق فيشير إلى ضعف التعاون بين المصارف الحكومية والأهلية أو بين المصارف بعضها البعض، ويسعى البنك المركزي لحث المصارف على استخدام تلك الوسيلة لضمان إدارة السيولة السليمة وتحقيق أهداف السياسة النقدية^(١).

١-٣-٩ أنظمة المدفوعات^(٢):

يعد نظام المدفوعات من أساسيات عمل السياسة النقدية في تحقيق الأهداف التشغيلية ولاسيما في

عمليات إدارة السيولة التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على مضاعف الائتمان وضبط مناسيب السيولة في إطار تحقيق أهداف البنك المركزي وسياسته النقدية الرامية إلى الاستقرار الاقتصادي وخفض الأسعار، كما أن نظام المدفوعات بما يوفره من درجة عالية من اليقين لمواجهة حالة التلكؤ أو التلاعب في تسيير الأموال وتحريك الفوائض المصرفية يعد أداة فعالة في تعظيم كفاءة التدفقات النقدية ولاسيما الكبيرة منها داخل الجهاز المصرفي ويساعد في الوقت نفسه على تنشيط وتعميق الوساطة المالية واستقرار النظام المالي الذي يعد الوجه الثاني للسياسة النقدية لبلوغ أهدافها.

ويقصد بنظام المدفوعات العراقي (Iraq Payment System) هو نظام لتبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف من خلال شبكة أمنة وكفوءة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة الدفع وعمليات التقاص ويتكون من الأنظمة الآتية:

١. نظام التسوية الإجمالية الآتية Real Time (RTGS) Gross Settlement
٢. نظام إيداع السندات الحكومية Government (GSRs) Securities Registration System
٣. نظام المقاصة الآتية (ACH) Automated Clearing House

^١ عبد النبي، وليد عيدي، المصدر السابق نفسه، ص ٥

^٢ سليمان، بشرى طالب، أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات، ص ٥-٧

٤. نظام مقاصة الصكوك
الإلكترونية (CEP) Check
Enablement Project

٤-١ أثر أدوات السياسة النقدية على
المتغيرات الاقتصادية الكلية في
العراق

١-٤-١ سعر الصرف:

كان لزاماً على صناع السياسة النقدية اللجوء إلى نظام سعر صرف يتلائم وحركة الأنشطة الاقتصادية في ظل التطورات الحالية ويحقق في ذات الوقت الاستقرار والتحسين في قيمة العملة المحلية ولهذا قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر الصرف المعموم المدار على أن يكون سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لآلية العرض والطلب ولكن تحت رقابة البنك المركزي لخطورة وحساسية تحركات هذا السعر على النشاط الاقتصادي في العراق، ولأجل النجاح في تطبيق هذا النظام إتبع البنك المركزي أسلوب المزايدات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) واعتبرت تلك الآلية واحداً من الأساليب المؤثرة للسياسة النقدية في استقرار الطلب الكلي واستقرار المستوى العام للأسعار عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة من خلال استعمال الميزانية العمومية للبنك المركزي

كوسيلة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وقد أصبح مزاد العملات المجال الحيوي والمناسب في تمرير إشارة سعر الصرف التي ترغب السياسة النقدية باعتبارها مثبتاً إسمياً لتوقعات الجمهور التضخمية. وتمكنت السلطة النقدية ومن خلال هذا المزاد من توحيد معدلات الصرف للدينار العراقي فضلاً عن تحقيق تجانس الية سوق الصرف لذلك الدينار، ذلك أن من خلال إشباع رغبة السوق في العملات الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل إستيراداته ضمن معدلات صرف توازنية حقيقية، وضع أسلوب المزاد نسبياً النهائية لانحراف وتقلب الاشارات السعرية التي كانت تؤدي إلى اضعاف النشاط الاستثماري بشقيه المالي والحقيقي. إذ ساهمت هذه المزايدات وبشكل كبير ومن خلال تحقيق التوازن بين عرض العملة العراقية وعرض العملة الأجنبية في إنجاز الاستقرار لسعر الدينار إزاء الدولار الأمريكي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤ والجدول رقم (١) يوضح تطور أسعار صرف الدولار الاميركي تجاه الدينار العراقي في مزاد البنك المركزي العراقي والسوق الموازي خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (١)
تطور أسعار صرف الدولار الاميركي تجاه الدينار العراقي في مزاد البنك المركزي العراقي
والسوق الموازي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤

السنة	سعر الصرف في مزاد البنك	معدل نمو سعر الصرف في مزاد البنك	سعر الصرف في السوق الموازي	معدل نمو سعر الصرف في السوق الموازي
٢٠٠٣	١٨٩٦	-	١٩٣٦	-
٢٠٠٤	١٤٥٣	-٢٣.٤	١٤٥٣	-٢٤.٩
٢٠٠٥	١٤٦٩	١.١	١٤٧٢	١.٣
٢٠٠٦	١٤٦٧	-٠.١	١٤٧٥	٠.٢
٢٠٠٧	١٢٥٥	-١٤.٥	١٢٦٧	-١٤.١
٢٠٠٨	١١٩٣	-٤.٩	١٢٠٣	-٥.١
٢٠٠٩	١١٧٠	-١.٩	١١٨٢	-١.٧
٢٠١٠	١١٧٠	٠.٠	١١٨٦	٠.٣
٢٠١١	١١٧٠	٠.٠	١١٩٦	٠.٨
٢٠١٢	١١٦٦	-٠.٣	١٢٣٣	٣.١
٢٠١٣	١١٦٦	٠.٠	١٢٣٢	-٠.١
٢٠١٤	١١٦٦	٠.٠	١٢١٤	-١.٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية من عام ٢٠٠٣-٢٠١٤.

١-٤-٢ عرض النقد:

ويعتبر عرض النقد أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صور التطور أو التخلف الاقتصادي للبلد من خلال تركيب عرض النقد من حيث مدى استعمال (الودائع النقدية) مقارنة باستعمال العملة كوسائل دفع ومخزن للقيمة. حيث تعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن تطور الجهاز المصرفي والممارسات الائتمانية وتسهيلات الإيداع والوعي المصرفي لدى الجمهور ومدى تطور السوق المالية والنقدية. ففي الدول النامية تحتل العملة في التداول المكانة التي تحتلها الودائع المصرفية في الدول المتقدمة^(١).

إن الهدف الأساسي للسلطة النقدية هو استقرار معدل نمو عرض النقد بالشكل الذي يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي وذلك لغرض تلافي المشاكل الاقتصادية ولاسيما مشكلة التضخم. ويقصد بعرض النقد بأنه مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة. أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمؤسسات والمشروعات المختلفة، وقد أخذ تحديد مفهوم عرض النقد جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين وطريقة حسابه. كما يعتبر عرض النقد بمثابة ديناً على الجهة التي تتولى عملية إصداره وحقاً لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزته.

^١ العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية

خلال تعزيز ثقة الأفراد بالعملة المحلية وكذلك تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي بسبب صدور قانون المصارف وظهور مشاركات أجنبية في مصارف عراقية مع فروع أجنبية تخضع لقانون المصارف رقم (٩٤) سنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي الجديد (٥٦) سنة ٢٠٠٤ جميعها رافق ذلك تحرير النظام المالي من حيث تحرير سعر الفائدة وحرية التحرير الخارجي مما أكسب المصارف قدرة على جذب الودائع بشكل أفضل من السابق^(٢).

ويرجع سبب ارتفاع عرض النقد بعد عام ٢٠٠٣ إلى أسباب كثيرة منها إستبدال العملة العراقية القديمة وتعديل سلم الرواتب والأجور كذلك ارتفاع نفقات وزارة المالية (الجارية والاستثمارية) وكذلك رفع حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي والذي بالضرورة أن يقابله عملة عراقية من أجل الحفاظ على استقرار أسعار الصرف الدينار العراقي. حيث بلغ عرض النقد في عام ٢٠١٤ (٧٢٦٩٢٤٤٨) مليون دينار محققاً زيادة مقدارها (٦٦٩١٨٨٤٧) مليون دينار ونسبة (١٠٠٤%) عما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٣.

١-٤-٣ الدين الداخلي:

يتكون الدين الداخلي في العراق من كلتا الأداةين (السندات الحكومية

^٢ اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي العراقي، متاح على: <http://www.uabonline.org>

ويلاحظ من الجدول التالي رقم (٣) الذي يوضح مدى تطور مكونات عرض النقد (M1) في الاقتصاد العراقي، إذ بلغ عرض النقد في عام ٢٠٠٣ (٥٧٧٦٣٠١) مليون دينار وأن صافي العملة في التداول بلغت (٤٦٢٩٧٩٤) مليون دينار ونسبة (٨٠%) والودائع الجارية بلغت (١١٤٣٨٠٧) مليون دينار ونسبة (٢٠%). واستمر عرض النقد بالتزايد حتى بلغ عام ٢٠١٤ (٧٢٦٩٢٤٤٨) مليون دينار وأن صافي العملة في التداول بلغت (٣٦٠٧١٥٩٣) مليون دينار وأن الودائع الجارية بلغت (٣٦٦٢٠٨٥٥) مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى إن هذه النسبة الكبيرة للعملة في التداول تشير إلى مقدار التسرب النقدي من الجهاز المصرفي الأمر الذي يحد من فاعلية وسائل السياسة النقدية في التحكم في عرض النقد^(١).

ويلاحظ أيضاً من الجدول رقم (٣) أن نسبة صافي العملة في التداول من عرض النقد أخذت في الانخفاض حتى بلغت عام ٢٠١٤ (٥٠%)، كما قابل ذلك ارتفاع نسبة الودائع الجارية من عرض النقد حتى بلغت نسبة الودائع الجارية (٥٠%) عام ٢٠١٤، مما يدل على فاعلية أدوات البنك المركزي في التأثير على عرض النقد وعلى مدخرات الأفراد الفائضة. من

الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٣١

^١ القيسي، قحطان شمران حسن، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم (مع إشارة خاصة للعراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص ١٠٣

وحوالات الخزينة) ويمكن التمييز بين أدوات الدين العام كما يلي:

١. هي وعد بدفع مبلغ معين (مكتوب على الحوالة) بعد مرور فترة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ إصدارها، وتطرح في سوق الأوراق المالية للاكتتاب أو لتقديم العطاءات من المؤسسات المختلفة (المزايدة)، وتمثل هذه الحوالات ارضاء طريقة وأكثرها مرونة يمكن أن تلجأ إليها الحكومة للاقتراض لمواجهة احتياجاتها النقدية أثناء السنة^(١).

٢. تتميز السندات الحكومية في طول آجالها وارتفاع نسبة الفوائد عليها، وأن استخدام هذه الأداة في تمويل الدين العام يساعد على معالجة التضخم خاصة إذا تم طرحها على الجمهور أو على المصارف التجارية بشرط أن تؤثر على قدرة المصارف في منح الائتمان.

وفي إطار استخدام الوسائل غير المباشرة في السياسة النقدية، فإن مزاداً يقام كل اسبوعين لحوالات أو سندات البنك المركزي العراقي، إضافة إلى وجود مزاد فصلي يقام كل ثلاثة أشهر. موضحين إن مدة استحقاق سندات المزاد الأول هي ستة أشهر، في حين أن مدة استحقاق سندات أو حوالات المزاد الثاني هي سنة واحدة، وأن هذين المزادين يتكاملان من حيث فترة الاستحقاق مع مزاد حوالات الخزينة (حوالات وزارة المالية) الذي يقام كل اسبوعين

أيضاً وذلك بفترة استحقاق هي ثلاثة أشهر. وتقع هذه النشاطات الاقراضية جميعها في إطار ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة OMO التي بدأ البنك المركزي العراقي لأول مرة ممارستها في إطار تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في ادارته للسيولة العامة وصولاً إلى أسعار فائدة توازنية في السوق النقدية ولاسيما الفائدة الطويلة الأجل وهي غاية من غايات استقرار القطاع المالي وتعميق مستويات نضجه التي تصب تأثيراتها في اتجاهات الأسعار ومستواها العام وتوفر في الوقت نفسه حاضنة قوية للاستقرار وتعد لازمة منطقية في نشاط النمو المستدام في البلاد بما يجعل للسياسة النقدية آثار قوية ومؤثرة على مسارات القطاع الحقيقي^(٢).

حيث يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدية وذلك بالإدارة السليمة للسيولة من خلال المزادات (بيع وشراء) الأوراق المالية الحكومية (السندات و/أو الحوالات الخزينة). وكان الهدف من هذه المزادات ما يلي^(٣):

١. توليد حالة من الاستقرار في السيولة لدى المصارف ضمن نفق أسعار تسهيلات الإقراض والإيداع للبنك المركزي.

^٢ صالح، مظهر محمد، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، متاح على: <https://www.facebook.com>
^٣ العبيدي، عمر محمود عكاوي، مصدر سابق، ص ١٥٤ - ١٥٥

^١ الحديثي، صلاح الدين حامد و سالم، عبد الحسين سالم، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ١٨٢

٢. تنشيط حركة السوق قصيرة الأجل.

٣. امتصاص العرض الفائض في السيولة العامة.

٤. أداة لتمويل نفقات الدولة.

إن إقامة مثل هذه المزادات سيساعد على إدارة الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف. فتقوم وزارة المالية بالتهيئة للإعلان عن بيع الحوالات عن طريق إصدار منشور للعرض والإعلان، يدرج فيه مواصفات العرض كافة مثل نوع الورقة المالية وزمان انعقاد المزاد ووقت إعلان نتائج المزاد ومضاعفات المبالغ، ومبلغ العطاء غير التنافسي والحد الأقصى الممنوح من المبالغ وكذلك بالنسبة للعطاء التنافسي وأي معلومات أخرى يتطلبها المزاد. ويقوم البنك المركزي بعد ذلك نيابة عن وزارة المالية بعده الوكيل المالي، بأدائه المهام كافة اللازمة لتنفيذ مزادات بيع الحوالات.

وعليه فإن مزاد حوالات الخزينة التي يقوم بها البنك المركزي بهدف السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في الاحتياطيات المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في مضاعف الائتمان، والذي يعد نوعاً من أنواع الاستثمار المتاح أمام الجمهور والقطاع المصرفي قد حققت استقراراً في السيولة لدى المصارف ونشطت حركة الأسواق قصيرة الأجل فضلاً عن تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد.

٤-٤-١- التضخم:

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها معظم الاقتصادات، ولم يكن التضخم في الاقتصاد العراقي طارئاً أو مستحدثاً، بل أن جذوره تمتد إلى الثلاث عقود الأخيرة من القرن العشرين، وظهر هذا واضحاً في الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار^(١).

على الرغم من زوال بعض مسببات ظاهرة التضخم في العراق خلال هذه المرحلة والتي تمثلت بإنهاء سياسة النقد الرخيص وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية فضلاً عن زوال القيود على التجارة وإنهاء العقوبات الاقتصادية الدولية، إستمرت الاتجاهات السعرية بالتصاعد تحت ضغط ودفع عوامل مستجدة تجسدت بالاختفاق في إعادة إعمار البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وأيضاً تقلب الدعم الحكومي على بعض السلع إلزاماً بشروط صندوق النقد الدولي وخصوصاً على المشتقات النفطية، فضلاً عن إرتفاع معدلات الفساد المالي والإداري والتدهور المستمر في الملف الأمني.

فيما كان أكثر الضغوطات أثراً هو الانفاق الاستهلاكي الحكومي والذي عظم من الأثر النقدي للموازنة العامة، إذ جعلت سياسات الانفاق غير الرشيدة معدل الانفاق

١ الجنابي، ذاكر عباس علي، تطور النظام النقدي حتى (٢٠١٠) ودراسة استشراف المستقبل (٢٠١٠-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩٦

والنقل والمواصلات وقطاعات الخدمات الإنتاجية المهمة.

وإزاء هذه الاختلالات الاقتصادية وحالة اللاستقرار فضلاً عن تعثر السياسة الاقتصادية في كثير من مفاصلها في أخذ دورها في التصدي لكل هذا، أصبحت السياسة النقدية أمام مسؤوليتها المباشرة في العمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق محاولة التأثير على مناسيب السيولة العامة والسيطرة على اتجاهاتها والعمل على تقوية القطاع المالي واستقراره وتحفيزه للاستجابة إلى إشارات السوق التي يطلقها البنك المركزي عبر سياسته، معتمداً في ذلك على حزمة من الإجراءات ارتكزت على اداتي سعر الصرف وسعر الفائدة في إطار سياسة نقدية متشددة. فقد اصدر البنك المركزي مجموعة من القرارات تقضي برفع سعر الفائدة ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة لأجل تثبيت التوقعات التضخمية للجمهور، حيث ساهم سعر الفائدة وضمن ميكانيكيات الانتقال النقدي في احتواء ظواهر الارتداد في مستوى ثبات التوقعات السعريّة وصد هجمات المضاربين الطارئة، فضلاً عن المساهمة في سحب جزء من السيولة النقدية الفائضة عبر تشجيع الادخار، كما باتت سياسة رفع قيمة الدينار عن طريق المزاد من خلال ربطه بسلة عائدات النفط تقف حائلاً أمام نمو واستفحال ظاهرة الدولار، وبالشكل الذي جعل السوق النقدية تستعيد جزء من توازنها عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي، في حين أصبح المزاد العلني للدولار يمتلك الفاعلية والقدرة على امتصاص

الاستهلاكي يصل إلى حدود ما يقارب ٧٠-٨٠% من هيكل الانفاق العام، وقد ساعدت هذه السياسات على خلق تيار ضخماً من الطلب أخذ يتزايد بفعل دور مضاعف الموازنة الانفاقية، وامام قصور القطاعات الإنتاجية ولاسيما في مجالي النشاط الزراعي والصناعي عن تلبية أو خلق عرض سلعي مكافئ لهذا الطلب الكلي المتزايد، أصبحت الأسعار تتحرك تدريجياً نحو الاعلى فقد سجل نمو الرقم القياسي للأسعار العام كمؤشر للتضخم الشامل اعلى مستويات خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ كما في الجدول رقم (٢) ويوضح الجدول رقم (٢)، تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤. كما أدى إختلال هيكل الموازنة إلى خلق زيادات متواصلة في عرض النقد كنتيجة مباشرة لتنفيذ الإيرادات الحكومية النفطية الدولارية الامر الذي ساهم في تغذية توسعات الطلب الكلي، وبهذا أسهمت ضغوط الطلب الكلي وعلى نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن سحب الانفاق العام بشكل عام والانفاق الحكومي بشكل خاص، واذا ما قورنت تلك التطورات السعريّة بمستويات البطالة ومعدلاتها المرتفعة، فإن ذلك سيؤكد ما يشير إلى إن الاقتصاد العراقي يتخبط في ظاهرة الركود التضخمي وبمستويات مثيرة للقلق، في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجيته والذي تؤشر إلى حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد كقطاعات الطاقة والوقود

الاجابية لسياسة البنك المركزي القائمة على تكامل اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف، ما يؤكد هذا الانخفاض على ضرورة استمرار السياسة النقدية المتشددة وسيلة لاغنى عنها للاحتفاظ بالاستقرار السعري لطالما استمرت السياسة المالية بنهجها التوسعي. ملاحظة أن التضخم ارتفع مرة أخرى في ٢٠١٤ إلى ٢.٢ بسبب زيادة الانفاق العام وخاصة على الانفاق العسكري بسبب الحرب مع داعش.

الكتلة النقدية المصدرية وبمعدل مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة مما خلق سيطرة قوية على نمو التدفقات النقدية وتهدئة الاتجاهات السعرية المتصاعدة، وجاء تعظيم دور هذا المزاد منسجماً مع حقيقة كون التضخم واستمراره في الامد الطويل ومهما كانت مسبباته في الامد القصير ولا سيما اهتزازات قطاع العرض التي يعيشها الاقتصاد العراقي، فإن مصدره في النهاية هو نمو وتوسع الكتلة النقدية وبالتالي لا يتم خفض هذا التضخم الا عبر ضبط الظاهرة النقدية على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي الامر الذي يقع في مقدمة مسؤوليات السياسة النقدية، ومما تقدم يمكن القول بنجاح السياسة النقدية في خفض جزء مهماً من الاتجاهات السعرية خصوصاً في الفترة التي تلت عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣ فيما ساعدت الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وماتبعتها من ركود اقتصادي على خفض الجزء الأخر من تلك الاتجاهات^(١).

إذ يلاحظ انه وعلى الرغم من استمرار نمو الاصدار النقدي بنسبة تراوحت بين ١١-٤٠% كما في الجدول رقم (٣) خلال تلك المدة فإن التضخم قد انخفض ووصل إلى ادنى مستوى له في عام ٢٠١٣ حيث بلغ ١.٩% كما في الجدول رقم (٢). ويعبر هذا الانخفاض الحاد في مستويات الأسعار عن الآثار

^١ داغر، محمود محمد محمود، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠١٤، ص ٢٢١-٢٢٢

جدول رقم (٢)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم السنوية خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠١٤

معدلات التغير السنوية (معدل التضخم %)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك CPI		السنة
	١٠٠=٢٠٠٧	١٠٠=١٩٩٣	
--	٢١.٥	٥١٩٧.٦	٢٠٠٢
٣٣.٦	٢٨.٧	٦٩٤٣.٥	٢٠٠٣
٢٧.٠	٣٦.٤	٨٨١٥.٦	٢٠٠٤
٣٧.٠	٤٩.٩	١٢٠٧٣.٨	٢٠٠٥
٥٣.٢	٧٦.٤	١٨٥٠٠.٨	٢٠٠٦
٣٠.٨	١٠٠.٠	٢٤٢٠٥.٥	٢٠٠٧
٢.٧	١١٢.٧	٢٤٨٥١.٣	٢٠٠٨
٢.٨-	١٢٢.١	٢٤١٥٥.١	٢٠٠٩
٢.٥	١٢٥.١	٢٤٧٤٨.٥	٢٠١٠
٥.٦	١٣٢.١	٢٦١٣٣.٣	٢٠١١
٦.١	١٤٠.١	٢٧٧١٦.٠	٢٠١٢
١.٩	١٤٢.٧	٢٨٢٣٠.٣	٢٠١٣
٢.٢	١٤٥.٩	-	٢٠١٤

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الأرقام القياسية

جدول رقم (٣)

عرض النقد M1 في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤ مليون دينار

الودائع الجارية عرض النقود النقد =(٨) (٦/٥)	صافي العملة إلى عرض النقد M1 =(٧) (٦/٤)	عرض النقد M1 =(٦) (٥+٤)	الودائع الجارية (٥)	صافي العملة في التداول =(٤) (٣-١)	العملة لدى المصارف التجارية (٣)	معدل نمو الإصدار النقدي (٢)	العملة المصدرة (١)	السنة
%٢٠	%٨٠	٥٧٧٣٦.١	١١٤٣٨.٧	٤٦٢٩٧٩٤	١.٢٥٦٦٤	-	٥٦٥٥٤٥٨	٢٠٠٣
%٢٩	%٧١	١.٠١٤٨٦٢٦	٢٩٨٥٦٨١	٧١٦٢٩٤٥	٨٥٧٥٧٩	٤١.٨	٨.٢٠٥٢٤	٢٠٠٤
%٢٠	%٨٠	١١٣٩٩١٢٥	٢٢٨٦٢٨٨	٩١١٢٨٣٧	١١٤٣٦٧٥	٢٧.٩	١٠.٢٥٦٥١٢	٢٠٠٥
%٢٩	%٧١	١٥٤٦٠.٦٠	٤٤٩١٩٦١	١٥٩٦٨.٩٩	٩٤٨٤٥٦	١٦.٢	١١٩١٦٥٥٥	٢٠٠٦
%٣٤	%٦٦	٢١٧٢١١٦٧	٧٤٨٩٤٦٧	١٤٢٣١٧.٠٠	١٤٠.٥٢٥	٣١.٢	١٥٦٣٢٢٢٥	٢٠٠٧
%٣٤	%٦٦	٢٨١٨٩٩٣٤	٩٦٩٧٤٣٢	١٨٤٩٢٥.٢	٢٨١١٩١٦	٣٦.٣	٢١٣٠٤٤١٨	٢٠٠٨
%٤٨	%٥٨	٣٧٣.٠٠٣٠	١٥٥٢٤٣٥١	٢١٧٧٥٦٧٩	٢٣٩٣٧٢٢	١٣.٤	٢٤١٦٩٤.١	٢٠٠٩
%٥٣	%٤٧	٥١٧٤٣٤٨٩	٢٧٤.١٢٩٧	٢٤٣٤٢١٩٢	٣١٦٥١٣٦	١٣.٨	٢٧٥.٧٣٢٨	٢٠١٠
%٥٤	%٤٥	٦٢٤٧٣٩٢٩	٣٤١٨٦٥٦٨	٢٨٢٨٧٣٦١	٣٨٧.٠٨٣	١٦.٩	٣٢١٥٧٤٤٤	٢٠١١
%٥٢	%٤٨	٦٣٧٣٥٨٧١	٣٣١٤٢٢٢٤	٣.٥٩٣٦٤٧	٥١٩١١٥٨	١١.٣	٣٥٧٨٤٨.٥	٢٠١٢
%٥٣	%٤٧	٧٣٨٣.٩٦٤	٣٨٨٣٥٥١١	٣٤٩٩٥٤٥٣	٥٦٣٤٥٨٣	١٣.٥	٤٠٦٣.٠٣٦	٢٠١٣
%٥٠	%٥٠	٧٢٦٩٢٤٤٨	٣٦٦٢.٨٥٥	٣٦.٧١٥٩٣	٣٨١٢.٩٣	١.٨-	٣٩٨٨٣٦٨٦	٢٠١٤

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية من عام ٢٠٠٣-٢٠١٤. الأعمدة: (٢)، (٤)، (٦)، (٧)، (٨)، من عمل الباحث.

١-٤-٥ النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي، تحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي خلال مدة زمنية أو فترات متعاقبة وما يصاحبها من تغيرات كمية ونوعية تتضمن التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية المصرفية ونمو الوعي الاستثماري لدى الجمهور والتي من شأنها أن تدعم قدرة المجتمع على تحقيق تزايد في مستوى انتاجهم المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. كما يعرف بأنه الزيادة الناتجة في الكمية المتحققة من انتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج المحلي في سنوات سابقة^(١).

ويمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات أنتجها المجتمع خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة واحدة ويعكس هذا المؤشر النمو الاقتصادي ويقاس النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر بمقدار ما يتحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد. فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى

بذلك معدل دخل الفرد ثابتاً. وقد تسبب فشل السياسات الاقتصادية السابقة إلى فشلاً مباشراً في نهوض البنية التحتية للبلاد ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد العراقي في السنوات السابقة، حيث نلاحظ من الجدول رقم (٤) إن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين ٤٠-٥٢%، خلال مدة الدراسة وإلى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بمستوى بلغ في عام ٢٠٠٨ حوالي ٠.٩%، وهو أقل من معدل نمو السكان البالغ نحو ٣% سنوياً. مما لا يضيف إلى الازدهار الاقتصادي شيئاً يعتد به، وكذلك - ٦.٧% في ٢٠١٤^(٢). كما نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط هو أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اغلب سنوات مدة الدراسة، كما يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرجع في الأساس إلى ارتفاع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال المقارنة بين معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدون نفط، نجد أن معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدون نفط

^١ عبد صبار، ازهار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٣، العدد ١١، ص ٢٦٩

^٢ فاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٧٧-١٧٨

جدول رقم (٤)
تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنفط وبدون في العراق خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤
(١٠٠=١٩٨٨) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١)	الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (٢)	نسبة مساهمة النفط في الناتج (٣) %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٤) %	معدل الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط % (٥)
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠.٤	١٣٠٧٣.٣	٥١.٦	-	-
٢٠٠٤	٤١٦٠٧.٨	١٧٥١٦.٩	٤٧.٦	٥٤.٢	٣٤.٠
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨.٨	١٨٤١٨.٠٥	٤٢.٢	٤.٤	٥.١
٢٠٠٦	٤٧٨٥١.٤	٢١٣٨٩.٦	٤٠.٤	١٠.٢	١٦.١
٢٠٠٧	٤٨٥١٠.٦	٢٢٤٦٠.٤	٤٢.٨	١.٤	٥.٠
٢٠٠٨	٥١٧١٦.٦	٢٢٦٥٢.٣	٤٥.٢	٦.٦	٠.٩
٢٠٠٩	٥٤٧٢١.٢	٣٣٨٦٠.١	٤٣.٦	٥.٨	٤٩.٥
٢٠١٠	٥٧٧٥١.٦	٣٤٦٨٢.٥	٤١.٧	٥.٥	٢.٤
٢٠١١	٦٣٦٥٠.٤	٣٦٥٢٧.٠	٤٢.٦	١٠.٢	٥.٣
*٢٠١٢	٧٠٢٠١.٣	٣٩٥٧٩.٠	٤٣.٦	١٠.٣	١٩.٤
٢٠١٣	٧٦١٦٢.٣	٤٤٥٦٠.١	٤١.٥	٨.٥	١٢.٦
٢٠١٤	٧٣٥٦٨.٩	٤١٥٨٦.٤	٤٣.٥	٣.٤-	٦.٧-

المصدر: العمود رقم (١)، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات، ٢٠٠٣-٢٠١٤، الأعمدة رقم (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، من عمل الباحث بالاعتماد على العمود رقم (١).

جدول رقم (٥)
تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي بالأسعار
الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية* (١)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** (٢)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي% (٣)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدون نفط*** (٤)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بدون النفط% (٥)
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	١١٢٣.٢	-	٣٥٠.٦	-
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	١٩٦١.٦	٧٤.٦	٨٢٦.٤	١٣٥.٧
٢٠٠٥	٧٣٥٣٥٩٨.٦	٢٦٢٩.٧	٣٤.١	١١١٤.١	٣٤.٨
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٣٣١٧.٩	٢٠.٧	١٤٨٣.٤	٣٣.١
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣.٤	٣٧٥٥.٠	١٣.٢	١٧٦٦٥.٢	١٠٩٠.٩
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٤٩٢٣.٢	٣١.١	٢١٩٠.٣	٨٧.٦-
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠.٤	٤١٢٥.٨	١٦.٢-	٢٣٥٧.٣	٧.٦
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥.٥	٤٩٩٦.٣	٢١.١	٢٧٤٨.٧	١٦.٦
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠.٧.٤	٦٥١٨.٧	٣٠.٥	٣٠٦١.٦	١١.٤
٢٠١٢	٢٥١٩٠٧٦٦١.٧	٧٣٦٤.٢	١٣.٠	٣٦٦٨.٠	١٩.٨
٢٠١٣	٢٧٢٥٩٦٣٦٠.٨	٧٧٢٤.٣	٤.٩	٤١٨٩.٣	١٤.٢
٢٠١٤	٢٦٢٨٤١٥٦٣.٢	٧٢٣٨.٣	٦.٣-	٣٩٠٢.٥	٦.٨-

المصدر: العمود رقم (١)، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية،

٢٠٠٣-٢٠١٤، الأعمدة رقم (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، من عمل الباحث بالاعتماد على العمود رقم (١)، *

(مليون دينار)، ** (ألف دينار).

١-٤-٦ معامل الاستقرار النقدي:

يمكن استخدام هذا المعامل لقياس الضغوط التضخمية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، فعند تحليل التطور لمعدلات نمو كمية النقود ومقارنتها بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إتضح أن الاقتصاد العراقي إتسم بإرتفاع كبير في حجم وسائل الدفع، إذ سجل عرض النقود معدلات نمو إيجابية كبيرة طيلة تلك السنوات وبمعدلات أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي يدل على إفراط نقدي كبير أدى إلى إرتفاع متزايد في معدلات السيولة من ٢١٣٩١.٣% في عام ٢٠٠٣، إلى ٩٨٨.٧%، في عام ٢٠١٤ كما في الجدول رقم (٦)

كما لم يشهد الاقتصاد العراقي في هذه المدة استقراراً نقدياً ومن ثم استقراراً اقتصادياً. ويرى فريدمان أنه إذا كان معدل الاستقرار النقدي يساوي واحد صحيح، فهذا يعني وجود استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكبر من الواحد فالاقتصاد يشهد حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب درجة القرب أو البعد من الواحد، ويكون الاقتصاد في حالة إنكماش إذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد^(١).

فكما يوضح الجدول رقم (٦) ، نجد أن معامل الاستقرار النقدي كان طيلة هذه المدة بعيداً عن الواحد الصحيح،

أي أن معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم وسائل الدفع بمقدار يتجاوز الامكانيات المحلية في توفير السلع والخدمات أدى إلى إستمرار الضغوط التضخمية وبالتالي حدوث حالة من عدم الاستقرار النقدي. ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار الهيمنة المالية على الاساس النقدي ولكن بطريقة جديدة، عبر بوابة تنقيد الايرادات النفطية (تحويل الايرادات الدولارية إلى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار المحدد من البنك المركزي) والتي أخذت تتسع كلما زادت حجم النفقات وإتسع هيكلها، الامر الذي أسفر عن حصول زيادات في الكتلة النقدية^(٢). كما تعبر عنها معدلات نمو عرض النقود والتي بلغت أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٧، إذ بلغت ٤٠.٥%، ثم يبدأ معدل نمو عرض النقود في التراجع بداية من عام ٢٠٠٨ ولكن بصورة متذبذبة ليعكس سياسة نقدية انكماشية كما في الجدول رقم (٦).

^٢ عاشور، احسان جبر، إدارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٨٤

^١ موسوي، محمد، وزير، اسمية، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها : حالة الجزائر (١٩٧٠-٢٠١١)، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٤، ص ٤

جدول رقم (٦)
تطور معامل الاستقرار النقدي ومعدلات السيولة في الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤
٢٠١٤
(مليون دينار)

السنوات	عرض النقود MS1 (١)	معدل نمو MS1 (٢)	الناتج المحلي الاجمالي =١٠٠ ١٩٨٨ (٣)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (٤)	معامل الاستقرار النقدي = (٥) ٤/٢	معدل السيولة = (٦) ١٠٠*٣/١
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	-	٢٦٩٩٠٠٤	-	-	٢١٣٩١٠٣
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٧٥.٧	٤١٦٠٧.٨	٥٤.٢	١.٤	٢٤٣٩١.٢
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	١٢.٣	٤٣٤٣٨.٨	٤.٤	٢.٨	٢٦٢٤١.٨
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	٣٥.٦	٤٧٨٥١.٤	١٠.٢	٣.٥	٣٢٣٠٨.٥
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	٤٠.٥	٤٨٥١٠.٦	١.٤	٢٨.٩	٤٤٧٧٦.١
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	٢٩.٨	٥١٧١٦.٦	٦.٦	٤.٥	٥٤٥٠٨.٥
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	٣٢.٣	٥٤٧٢١.٢	٥.٨	٥.٦	٦٨١٦٣.٨
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٣٨.٧	٥٧٧٥١.٦	٥.٥	٧.٠	٨٩٥٩٦.٦
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٢٠.٧	٦٣٦٥٠.٤	١٠.٢	٢.٠	٩٨١٥١.٧
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	٢.٠	٧٠٢٠١.٣	١٠.٣	٠.٢	٩٠٧٩٠.٢
٢٠١٣	٧٣٨٣٠٩٦٤	١٥.٨	٧٦١٦٢.٣	٨.٥	١.٩	٩٦٩٣٩.٠
٢٠١٤	٧٢٦٩٢٤٤٨	١.٥	٧٣٥٦٨.٩	٣.٤	٠.٤	٩٨٨٠٨.٧

المصدر: العمود رقم (١)، (٣)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (٢٠٠٣-٢٠١٤)، الأعمدة رقم: (٢)، (٤)، (٥)، (٦)، من عمل الباحث بالاعتماد على العمود رقم (١)، (٣)

هي اساس عملية النمو، إلا أن السياسة الاقتصادية للبلد لم تفلح في إستغلال تلك البيئة المستقرة بسبب غياب الرؤيا الإستثمارية وتغليب الرؤيا الاستهلاكية عليها وبالشكل الذي أوجد عدم تنسيق بين أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة الاقتصادية وبالاخص السياسة المالية

فالساسة المالية في العراق تتسم بالتراخي وكذلك بنمط الحركة والتوقف (Stop Go)، أي إن الانفاق العام يتسع بسرعة عندما تزداد عوائد النفط ثم يتقلص عند انخفاض العوائد. ثم أن الإدارة المالية تمتد لفترة محددة (سنوية) ، بينما

وبعد الانتهاء من تحليل أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، نجد أن السياسة النقدية وبعد حصولها على الاستقلالية نجحت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي متمثلاً في استقرار سعر الصرف وإنخفاض وإستقرار المستوى العام للأسعار بشكل نسبي وبناء إحتياطي قوي من العملة الأجنبية تزيد من ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٤، ليصل إلى نحو ٦٦.٣ مليار في عام ٢٠١٤، وبهذا أصبحت العملة المحلية مغطاة بنسبة ١٠٠% أو أكثر، مما أسهم في توفير بيئة استثمارية مستقرة اقتصادياً التي

الاتجاهات الحديثة في السياسة المالية تحاول استيعاب المقاربة البرنامجية بدلاً من طريقة برمجة الفقرات المنفردة. ومعلوم أن موازنة البرامج تمتد لفترات زمنية أطول بحيث تسمح للاستثمار والسياسة الانفاقية العامة الاستمرار دون حصول توقفات⁽¹⁾.

١-٥ أهم الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- استطاعت السلطة النقدية في العراق ما بعد ٢٠٠٣ من خفض معدلات التضخم الجامح حيث انخفض مستوى التضخم من ٥٣.٢ % في عام ٢٠٠٦ إلى ٢.٣ % عام ٢٠١٤ ، فانخفاض النسبة أعلاه من التضخم تضيف إلى الرفاهية الاقتصادية قوة شرائية حقيقية
- اقتراب سعر صرف الدينار العراقي من قيمته الحقيقية بمعنى أن مزايدات العملة ونظام التعويم المدار لأسعار الصرف قد ساهمت في تنفيذ سعر صرف الدينار العراقي.
- استقرار سعر الصرف أدت إلى استقرار المستوى العام للأسعار.
- عودة التعاملات بالدينار العراقي كمخزن للقيمة من خلال ثقة الجمهور وزيادة الطلب النقدي على العملة المحلية.
- التقليل من ظاهرة الدولار إلى حد ما.

الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي وفق قانونه الجديد ساعدت بشكل فاعل على اتخاذ القرارات الصائبة التي تصب في مصلحة الاقتصاد وساهمت إلى حد ما بإبعاد السياسة عن القرارات الاقتصادية.

إن استبدال العملة القديمة وإحلال العملة العراقية الجديدة ساهمت في زيادة ثقة الجمهور بالدينار العراقي وأدت إلى استقرار الطلب النقدي واختفاء ظاهرة تعدد أسعار صرف الدينار العراقي وإلغاء الفارق بين طبقات العملة المختلفة.

تحرير أسعار الفائدة وإزالة الكبح المالي المتمثل بخطة الأئتمان التي كان يفرضها البنك المركزي على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

السماح للمصارف الأجنبية العمل في العراق متماثلاً مع قانون الاستثمار وتحفيز المصارف العراقية على ابتكار الآليات لتحسين أدائها وخلق جو من المنافسة.

استطاع البنك المركزي وفقاً لنظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة (DMFAS) التوصل إلى تحديد المديونية الخارجية والتفاوض مع نادي باريس والتوصل إلى خفض الديون بنسبة ٨٠% من إجمالي الدين البالغ ١٣٠ مليار إضافة إلى قيام البنك المركزي بمتابعة القروض الممنوحة إلى الدول الخارجية من قبل العراق.

^١ الفريشي، مدحت، السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على:

- استخدام البنك المركزي لآليات وأدوات حديثة ساعدت في الوصول إلى الهدف الرئيس وهو السيطرة على التضخم، وشملت الآليات :
 - مزادات العملة الأجنبية، مزادات الحوالات والسندات أو عمليات السوق المفتوحة، تسهيلات قائمة للإقراض، تسهيلات قائمة للإيداع، تقوية المدفوعات وفق نظام R.T.G.S ، متطلبات الاحتياطي، تحرير أسعار الفائدة
 - إصدار تعليمات ولوائح تنظيمية للمصارف التجارية بهدف تطوير العمل المصرفي بما يتناسب والتحديات وهذه التعليمات سوف تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية كأصدار شهادات الإيداع وتنويع الاستخدامات كالعقود الأجلة وتوسيع نشاط الاستثمار عبر صناديق الاستثمار وإدارة محافظ الاستثمار وبيع وشراء أسهم الشركات يضاف إلى عمليات التسديد.
 - إعادة هيكلة المصارف التجارية الحكومية متمثلة بمصرف الرافدين والرشيد حيث يسيطر هذان المصرفان على ما يقارب ٩٠% من النشاط المصرفي.
 - العمل بإشارات سعر الصرف وسعر الفائدة ضمن آلية جديدة بهدف السيطرة على مناسيب السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحويل أدوات السياسة النقدية بعد سيطرتها على التضخم إلى تحقيق هدف حيوي آخر ألا وهو الحد من البطالة بما لها من مخاطر على الصعيد الاجتماعي والسياسي والأمني حيث يشهد الاقتصاد العراقي حالة من (التضخم الركودي) أي خاصة الارتفاع في الأسعار مع وجود بطالة قدرت ما بين ٣٠-٤٠%
 - إبعاد السياسة النقدية عن الأهداف السياسية أي ضرورة الفصل والتفريق بين السياسة والاقتصاد والكف عن جعل البنك المركزي (الرافعة المالية) للحكومة.
 - ضرورة تكامل وتوافق السياسة النقدية مع السياسات الجزئية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية وغيرها مع السير بنفس الاتجاه لتحقيق نفس الهدف والحد من التعارض والتناقض بين السياسات الاقتصادية الجزئية.
 - دعم إجراءات البنك المركزي في توفير احتياطات أجنبية متنوعة والتقليل من الاعتماد على الدولار فقط كعملة احتياط والسعي لتشكيل سلة عملات تحتوي على العملات الأجنبية كالبيورو والين والباون والذهب وذلك للحد من التقلبات في قيمة الاحتياطي لدى البنك المركزي جراء تذبذب سعر صرف الدولار في البورصات العالمية والسعي من خلال تنويع العملات الأجنبية على أساس الشريك التجاري للعراق.
 - تفعيل الأدوات النقدية للبنك المركزي المتبعة حالياً لتحديث

التوصيات :

وتطوير وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية في العراق ولما كابة التطورات في الأسواق العالمية.

- الاهتمام المتزايد من قبل البنك المركزي بتنشيط وتفعيل القطاع المصرفي وتوسيعه بما يخدم بناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الإقليمية والدولية وانسجاماً مع قانون الاستثمار الجديد.
- تفعيل عمل المصارف الأهلية لتوظيف سيولتها الفائقة في تقديم الائتمان وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة التي تعاني من انخفاض حجم تكوين رأس المال.
- إعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي، العقاري) لتسريع عملية النمو والتنمية والتي تعتبر هدفاً حيوياً للسلطات النقدية والاقتصادية.
- التوسع في طرح الحوالات والسندات الحكومية تحت مسميات أخرى كسندات إقرار تطرح للأفراد وخصوصاً شريحة الموظفين حيث تساعد هذه الآلية على سحب السيولة النقدية الفائضة بالإضافة إلى اعتبارها وسيلة إدارية بفوائد مجزية يضاف إلى أنها تساعد على تنمية العادات المصرفية والإدارية للأفراد بشكل غير مباشر.
- تقوية وتفعيل أساليب جذب المودعين لدى المصارف التجارية من خلال أسلوب الجوائز واليانصيب وذلك

للمساعدة في تطوير الصادات المصرفية.

المراجع العربية

- اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي العراقي، متاح على: www.uabonline.org
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٣، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ - ومطلع عام ٢٠٠٤.
- البيان الصحفي الصادر عن البنك المركزي العراقي، يعرض أدوات السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي العراقي، متاح على الموقع www.cbi.iq
- ثويني، فلاح حسن، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (٢١)، ٢٠٠٩.
- ثويني، فلاح حسن، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد ٣، العدد ٨.

- الجبوري، مناف طالب حسن، مساهمة نظام المدفوعات العراقي IPS في استقرار السياسة النقدية، بحث تطبيقي لنيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف. مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
- الجنابي، ذاكر عباس علي، تطور النظام النقدي حتى (٢٠١٠) ودراسة استشراف المستقبل (٢٠١٠-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١.
- جواد، سجي فاضل، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، متاح على: <https://www.google.com>.eg
- الحديثي، صلاح الدين حامد، وسالم، عبد الحسين سالم، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، متاح على: www.google.com.eg
- حمدان، أحمد عبد الزهرة، خيارات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تجارب بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
- داغر، محمود محمد محمود، العلاقات السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠١٤.
- سليمان، بشرى طالب، أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات.
- الشيببي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧.
- صالح، مظهر محمد، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، متاح على: www.facebook.com
- عاشور، احسان جبر، إدارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
- عبد النبي، وليد عيدي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، منشورات البنك المركزي العراقي، متاح على موقع، www.cbi.iq
- عبد، ازهار صابر، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٣، العدد ١١.
- العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير

- موسوي، محمد، وزير، سمية، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (١٩٧٠-٢٠١١)، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٤.

المراجع الاجنبية

- B.W. Fraser, Central Bank Independence: What Does It Mean? Reserve Bank of Australia Bulletin, December 1994, available at : www.google.com.eg
- Petra M. Geraats , Central Bank Transparency , University of Cambridge , March 2002 , available at : <https://www.google.com>
- William J Baumol and Alan S Blinder , Economics ,Principles and Policy ,1979
- Bank of England, The transmission mechanism of monetary policy, 28-The Monetary Policy Committee , 19/8/2015 , available at : <http://www.bankofengland.co.uk>

غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

- الغالبي، عبد الحسين جليل، وعطشان، أحمد حسن، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٧)، ٢٠٠٩.
- فهد، أيسر ياسين، وحمد، مخيف جاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (٣١)، ٢٠١١.
- قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد، نيسان، ٢٠١٤، متاح على: www.google.com
- القرشي، مدحت، السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على : iraqieconomists.net
- القيسي، قحطان شمران حسن، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم (مع اشارة خاصة للعراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.